جامعة حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
شعبة التاريخ
السنة الثالثة تاريخ عام
مقياس الثورة التحريرية 1954-1962
الدكتور: عثمان زقب

الدرس الثامن: الخطط الفرنسية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضاء على الثورة.
تمهيد
1) الخطط العسكرية
2) الخطط الاقتصادية والاجتماعية
استنتاج.

تمهيد
انتهجت فرنسا سياسات عديدة في التعامل مع ثورة التحرير شملت العديد من المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، من خلال انتهاجها لأسلوبين مختلفين أحدهما يعتمد على القوة والعنف والقمع أما الآخر فينتهج الإغراء والمناورة والمخادعة.

1) الخطط العسكرية:
شرع في ممارسة القمع والتعذيب منذ بداية اندلاع ثورة التحرير مثلما هو الحال في مركز التعذيب في معاتقة بتيزي وزو، ومنذ الأسبوع الثالث من نوفمبر بدا التفكير في استعمال النابالم وتكثيف سياسة اللجوء لسلاح الطيران. كما شرع في ترحيل السكان وتجميعهم في أماكن محددة بهدف تجفيف الماء من حول السمك الثائر لكي يختنق ويموت[1].

في دراسة للباحث غابرييل بيريس معنونة بـ"شروط استخدام مصطلحات التحقيق أو التعذيب في الخطاب العسكري خلال حرب الجزائر"؛ نقاش وتحليل وتفكيك لجدلية التحقيق والتعذيب في أدبيات أو لنقل مزاج الجيش الفرنسي في الجزائر خلال ثورة التحرير. حيث يعتبر هذا الأخير بأن التعذيب قد "كسر لأكثر من جيل العلاقة الشرعية التي وحدت الجيش بالأمة، هذا يعني أيضا ابادة الأسطورة الحضارية للمستعمر". إن كلمة تعذيب التي ترتبط بجدل كبير؛ هي مرادف مباشر قانوني لمصطلح استجواب في تحقيقات المفتشين وضباط الجيش الفرنسي في الجزائر[2].

أصبح مصطلح الاستجواب شائعا مع تدخل المظليين في عمليات تنفيذ القانون خاصة خلال معركة الجزائر؛ رغبة منهم في كسبها[3].

تتناول دراسة الباحثة الفرنسية في تاريخ العدالة الفرنسية في الجزائر موضوعا هاما يتعلق بـــ "العدالة والسياسة خلال الحرب الجزائرية (1954-1962)، ركّزت هذه الأخيرة على مسالة تأثير السياسة في سير العدالة في التعامل مع الوطنيين الجزائريين خلال هذه الفترة التي اتسّمت بالتوتر الشديد بين الطرفين المتنازعين؛ فالسلطات الفرنسية في باريس تعاملت مع أحداث الجزائر كحركة تمرد في مقاطعة فرنسية؛ أما الوطنيون الجزائريون فاعتبرتهم مجرد مجرمين ومتمردين عليها، وهذا ما يفسر استسلام العدالة الفرنسية للمنطق السياسي

[1] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 93.
[2] Périès Gabriel. Conditions d'emploi des termes interrogatoire et torture dans le discours militaire pendant la guerre d'Algérie. In: **Mots**, n°51, juin 1997. Signes et rhétoriques militaires. pp. 41-57. p41.
[3] Ibid, p42.

الذي يعمل للحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر؛ مما يفسر توسعهم في فرض التشريعات القمعية؛ حيث لم يعترفوا بوجود حرب في الجزائر ولا بالكيان الجزائري[1].

لقد سعى الفرنسيون في الجزائر تحت غطاء حالة الطوارئ والسلطات الخاصة إلى اعتبار القمع القضائي أحد ركائز القتال ضد الوطنيين في الجزائر خلال ثورة التحرير؛ غرضهم أبعد من كونه الحفاظ على النظام والأمن؛ فالمسألة سياسية تتعلق بحماية الجزائر الفرنسية[2].

من ذلك نداء عامل قسنطينة في 20 نوفمبر 1954 إلى سكان توفانة بالوراس يأمرهم من خلاله إلى الالتحاق فورا بالأماكن الآمنة مع عائلاتهم وأملاكهم في أجل أقصاه الساعة السادسة مساء الأحد 21 نوفمبر من نفس الشهر كما هدّد النداء الثوار"بشرّ مستطير ينزل وشيكا على رؤوسهم، ليهيمن السلام الفرنسي من جديد بالمناطق المتمردة"[3].

خلال العامين الأولين للثورة اعتبر قادة جيش الاحتلال الفرنسي جيش التحرير الوطني العدو رقم واحد؛ حيث تؤكد ذلك تعليمة راوول صالان في 18 ديسمبر 1954 التي تحث على محاربة جيش التحرير بالدرجة الأولى. لكن منذ 1957 وضع الجنرال جاك ماسو رقم واحد جديد للسياسة الفرنسية في الجزائر وهو النظام السياسي لجبهة التحرير أي إعطاء الأولوية للعمل البوليسي. حيث أصبحت الحرب حربا بوليسية على جميع فئات الشعب بدون استثناء، وان استهدفت بالأساس قواه الحيّة أو "بنية الحيوية" حسب ما تقوله جرمان تيون[4].

منذ بداية الصراع في الجزائر طرح جدل قانوني يظهر من الناحية التقنية مضلّل؛ حيث أبلغ المدّعي العام في الجزائر سوزيني(Susini) وزارة العدل في الثاني من نوفمبر 1954؛ بأنّه حضر لقاء في الحكومة العامة بحضور على وجه الخصوص الوزير شوفاليي (Chevallier) حيث أثير خلاله تساؤل حول إذا ما كان من المناسب[5] إحالة جميع الجرائم المرتكبة في الجزائر من قبل من وصفوهم بالإرهابيين إلى القضاء العسكري. المسألة هنا تبدو تقنية فالمادة 76-2 من القانون الجنائي يجعل من الممكن التحويل أمام المحكمة العسكرية مرتكبي أعمال تدمير للمنشآت التي يمكن استخدامها للدفاع الوطني؛ بما في ذلك الاعتداء على سلامة الأرض إذا تتعلّق بجرائم أخرى خاضعة لاختصاصات القضاء العسكري. بخصوص هذه المسألة التقنية كانت إجابة الوزارة سياسية، حيث عارض المسؤول عن الداخلية فرانسوا ميتران الاستيلاء المنهجي للمحاكم العسكرية؛ كان ردّه في رسالة لوزير العدل مؤرخة في 13 نوفمبر 1954 حيث جاء فيها:"إن الهجمات الإرهابية جرائم عادية. الرجال الذين يرتكبون هذه الهجمات ضد الناس والممتلكات لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أنّ لديه الطابع العسكري، في حين أنّ الدعاية المعادية للوطنيين تسعى بالتحديد جاهدة لإعطاء هذه الصفة "للفلاّقة"[6]..

كان الخيار الأمني والعسكري الذي انتهجته السلطات الاستعمارية منذ البداية؛ حيث كانت ردود الفعل الأولى لإدارة وجيش الاحتلال ترتكز على نهج الحرب الشاملة من خلال ما يلي:

1-التهجير المبكر للسكان والقصف الجوي للقرى بهدف منع الثوار من استخدامها في التموين.

2-اللجوء إلى استخدام الأسلحة المحظورة مثل النابالم في الأوراس في إطار عملية "فيرونيك" 10 جانفي 1955.

3-إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 3 أفريل 1955.

4-استدعاء الاحتياطي منذ بداية عام 1955، حيث كان في البداية محصور في احتياطي المستوطنين بالجزائر[7].

في حين نجد أنّ حكومة ادغار فور التي خلفت بيير مانديس فرانس في فيفري 1955؛ اعتمدت حالة الطوارئ في 3 أفريل 1955؛ حيث سمحت للعدالة العسكرية للمطالبة بإصدار أحكامها على قائمة واسعة من الجرائم لتتوسع من تهديد الأمن الداخلي للدولة إلى السرقات وأعمال القتل بما في ذلك أعمال الاستفزاز أو المشاركة في تجمعات إجرامية أو الحرق العمد. إن هذا التوجه في التعامل مع حالة الانفلات في الجزائر سيستمر إلى غاية 1962 بعدّة مسميات حتى بعد إلغاء حالة الطوارئ في شهر ديسمبر 1955؛ حيث طلبت حكومة غي مولي

---

[1] Thénault Sylvie. Justice et politique en Algérie 1954-1962. In: **Droit et société**, n°34, 1996. Justice et Politique (I) pp. 575-587; Document généré le 06/06/2016.

[2] Thénault Sylvie. Justice et politique en Algérie 1954-1962, op.cit, p576.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 94.

[4] نفسه، ص 369.

[5], Thénault Sylvie, Justice et politique en Algérie 1954-1962, op.cit, p 576

[6]Ibid,. p577.

[7] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 139.

اعتماد سلطات خاصة وحصلت عليها في 16 مارس 1956؛ فأصبح بالإمكان التوسع في هذا المبدأ بأن يسمح للعدالة العسكرية بالتحقيق في الجرائم التي أثريت قائمتها والتي حددت سلفا خلال تطبيق حالة الطوارئ. لاحقا الأمر سيصبح مجرد اجراء تقني حيث دأبت كل حكومة جديدة لتقديم طلبها من أجل تجديد العمل بالسلطات الخاصة؛ كانوا بالطبع يحصلون عليها بداية من حكومة موريس برجيه مونوري(Maurice Bourgès-Maunoury) في 26 جويلية 1957؛ حكومة فيليكس جيلارد(Félix Gaillard)، بيير فليملان(Pierre Pflimlin) في 22 ماي 1958، وكذا حكومة الجنرال ديغول (de Gaulle) في 3 جوان 1958، كما تمّ تمديدها أيضا بموجب مرسوم مؤرخ في 7 أفريل 1959[1]..

إن سياسة فرنسا على عهد حكومة ادغارفور وجاك سوستيل عرفت توجها واضحا وصريحا نحو اعتماد الحل الدموي والإرهابي للمشكلة رغم مناورات هذا الأخير؛ كان ذلك تحت غطاء حالة الطوارئ التي فرضتها منذ شهر مارس 1955 على بعض مناطق الجزائر. مما فتح المجال للقادة والضباط العسكريين الفرنسيين لارتكاب جرائمهم تحت غطاء ورقابة القانون، مع إحياء تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي رافق الجزائريين منذ القرن 19[2]. كما بدأ الحاكم العام في الجزائر تحت طائلة قانون الطوارئ في تدشين المحتشدات التي بدأت تنبت هنا وهناك في الهضاب العليا وفي المناطق الشمالية للصحراء[3].

ضمن حديث الباحث عن شروط استخدام مصطلح التعذيب بين الاستنكار والتبرير؛ أبرز الانتقادات الموجهة لممارسة الاستجواب في سياق ما تصفه السلطات الفرنسية بالتهدئة أو معركة الجزائر، كما استخدم أيضا لاحقا في سياق عمليات خطّة شال؛ حتّى في مواجهة منظمة الجيش السري. واستشهد الباحث أيضا بملف ج.مولار (J. Muller) الذي تضمن الموارد الخطابية التي ارتكز على أساسها الخطاب العسكري لتبرير ممارسة الاستجواب. بالإضافة إلى نص مجهول وزع على الصحافة والجيش عام 1957[4].

شرعت القيادة العسكرية في الجزائر منذ 19 جانفي 1955 في تنظيم عمليات واسعة النطاق استهلتها بقنبلة مكثفة لجبال الأوراس[5].

لقد كانت تعليمات الوالي العام للجهاز الحربي:

1-أولوية مطلقة للعمليات العسكرية مع عدم التردد في استعمال الطيران.

2-قتل أي ثائر يقع والسلاح في يده.

3-حجز ممتلكات الثوار ومواشيهم.

وخوفا من تصعيد العمل الثوري في المنطقة الثانية شمال قسنطينة؛ حوّلت إليها منذ منتصف ماي 1955 ثلاثة فيالق من الأوراس؛ حيث كانت تعليمات الجنرال شيشرير القائد العام لجيش الاحتلال بالجزائر لقواته تصب في اتجاه القمع بشدة ظهور أي تمرد جديد، مع تسليط أشد العقوبات على المتواطئين مع المتمردين تطبيقا لمبدأ العقوبة الجماعية. كما تمّ تدشين سياسة المحتشدات اثر إعلان حالة الطوارئ بأول محتشد بمنطقة الجرف بالمسيلة والذي سيعتقل فيه كل شخص يشتبه في مشاعره وتوجهاته المناهضة للفرنسيين[6].

على المستوى العسكري كان عدد القوات الفرنسية مع اندلاع ثورة التحرير 49.7 ألف جندي ليصل هذا العدد إلى حوالي 200 ألف جندي في شهر أوت 1955؛ كما عقدت فرنسا في هذه السنة اتفاقيات مع الولايات المتحدة الأمريكية لتزويدها بما تحتاجه من عتاد وتجهيزات عسكرية. كما تضاعف عدد هذه القوات الفرنسية إلى نصف مليون جندي في أوت 1956، وطبقت فرنسا التجنيد الإجباري منذ شهر مارس 1956، هذا القرار كان من شأنه كشف سياسة التضليل التي كانت تمارسها الحكومة الفرنسية وصحفها بأنّ ما يجري في الجزائر مجرد أفعال معزولة وفردية[7].

---

[1] Thénault Sylvie, Justice et politique en Algérie 1954-1962, op.cit. p577.

[2] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 267.

[3] نفسه، ص 268.

[4] Périès Gabriel, op.cit, p49.

[5] محمد العربي الزبيري، **المصدر السابق**، 101.

[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 141.

[7] جمال قنان، **المصدر السابق**، ص 268.

لقد بلغ عدد الجيش الفرنسي في أوت 1957 600 ألف بين متطوع ومجند بالإضافة إلى 95 ألف من القوات المساعدة التي تدعى الوحدات الإقليمية، فعدد أفراد القوات البرية وصلت في هذا التاريخ إلى 870 ألف جندي ليقفز هذا العدد إلى مليون وأربعمائة ألف عند وقف إطلاق النار[1].

أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية قانون الطوارئ والذي تمّ تعميمه على مختلف مناطق البلاد. حيث كان يطبق منذ شهر مارس 1955 لكن في بعض المناطق فقط وبصفة استثنائية ، كان يفترض أن يلغى مع حل الجمعية الوطنية الفرنسية في ديسمبر 1955؛ كما ينص على ذلك الدستور، لكن جاك سوستيل أبقى العمل به رغم عدم شرعية هذا الإجراء. هذا الوضع غير القانوني عالجته الجمعية الوطنية بمنحه صفة الشرعية وتعميمه على كلّ المناطق. حيث منحت سلطات استثنائية لحكومة قي مولي؛ مما مكّن الحاكم العام روبير لاكوست من الاستفادة من هذه الصلاحيات. لقد صدر على اثر ذلك قانون يقضي بإعدام كل جزائري في حوزته سلاح أو متّهم في عملية فدائية[2].

طبّق روبير لاكوست منذ قدومه للجزائر سياسة تعرف بسياسة التهدئة؛ حيث قسمت البلاد الى مناطق؛ قسما منها تسمّى بمناطق العمليات وهي المناطق المحرمة. والقسم الثاني هي المناطق الهادئة. لقد منعت فرنسا تنقل وتحرك الأشخاص في المناطق المحرّمة التي أجلي منها السكان بالقوة. كما أنّ هذه المناطق في غير أوقات التمشيط تصبح ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا[3].

لقد جمع السكان في المناطق الهادئة في معسكرات تشبه المحتشدات، وكانت محاطة بالأسلاك الشائكة حيث يعيشون فيها تحت حراسة مشددة. ويسلط على هؤلاء السكان كل أنواع القمع والتضييق والتعسف[4].

نجح الفرنسيون في تجنيد الحركة على نطاق واسع باستغلال أوضاع الجزائريين المزرية والتعسف الاستعماري، حيث جندت أكثر من 26 ألف فرد ضمن هذه القوات[5]. وهو مرتزقة من الجزائريين يعرفون بالحركى تطبيقا لقرار القائد العام الجديد لجيش الاحتلال الجنرال راوول صالان من قدماء الهند الصينية والذي خلف الجنرال لوريو في ديسمبر 1956[6].

إقامة شبكة من المصالح الإدارية المنية تعرف باسم المصالح الإدارية المتخصصة (صاص) في الأرياف، والمصالح الإدارية الحضرية في المدن. حيث تقوم بدور هام في مجال الاستعلام والحرب النفسية[7].

لجوء روبير لاكوست وماكس لوجون وزير القوات البرية العاملة في الجزائر إلى تقنية المربعات المتمثلة في فرض حصار محكم على الحياء الجزائرية بأهم المدن بعد تطويقها بالأسلاك الشائكة وإخضاعها للتفتيش والمراقبة مثلما حصل في معركة الجزائر. مع فرض حصار مماثل على الأرياف وإخضاعها كذلك للتمشيط بحثا عن الثوار وشبكات الإسناد خاصّة. بالإضافة إلى إقامة المناطق المحرمة[8].

لأجل عرقلة تسليح الثورة أغلقت السلطات الفرنسية الحدود الشرقية والغربية بخط موريس المكهرب والملغم والذي يحرسه حوالي 80 ألف جندي؛ مع زرع 900ألف لغم به وستة ألوية من المظليين. حيث صرح روبير لاكوست مفتخرا بهذا الانجاز في 2 ماي 1958 قائلا:"لقد أغلقنا الحدود عمليا"[9].

ومن مظاهر الحرب الشاملة استحداث "المكتب الخامس" في إطار الحرب النفسية والذي تولاه "لاشوروا" بمساعدة العقيد غوسو؛ ومن مهامه محاولة تجنيد بعض السجناء الجزائريين وصرفهم عن قضية التحرر الوطني وقلب قناعات البعض الآخر ليصبحوا خصوما لجبهة التحرير والثورة[10].

طبق جيش الاحتلال منذ بداية الحرب مبدأ العقوبة الجماعية؛ ففي الجزائر العاصمة لوحدها اعتقل خلال شهر نوفمبر 1956 800 شخص، ليرتفع العدد في جانفي 1957 إلى 4000 شخص ويتضاعف خلال فيفري من نفس السنة إلى 24000 شخص. كما بلغ عدد المعتقلين في منتصف 1958 حوالي 220 ألف من بينهم 160 ألف في

---

[1] نفسه، ص 274.
[2] نفسه.
[3] نفسه.
[4] نفسه، ص 275.
[5] نفسه.
[6] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 370.
[7] نفسه، ص 371.
[8] نفسه، ص 371.
[9] نفسه.
[10] نفسه، ص 373.

المحتشدات في مختلف أنحاء البلاد وأهمها في الجرف (المسيلة)، قصر الطير (سطيف)، عين وسارة(الجلفة)، تيفيشون (تيبازة)، بوسوي (رأس الماء بسيدي بلعباس). كما تم تأسيس مراكز العبور حيث يتم حشر المعتقلين فيها قبل فرزهم وتوزيعهم حسب درجة خطورتهم. لقد كانت المحتشدات مكان وغطاء لتصفية المعتقلين خارج طائلة القانون أو ما يعرف بالاعتقال التعسفي والذي يتطور إلى القتل خارج دائرة القانون وبدون محاكمة مع إدراج أسمائهم في قائمة المفقودين. مثل هذه التصرفات كانت معتادة في مركز بني مسوس حيث كانت الجرافات تستعمل لدفن الضحايا في غابة باينام. وقد أدى الإفراط في القتل بلا محاكمة في استقالة موظف سامي بالولاية العامة هو بول تانفن في أكتوبر 1957 وعيّن مكانة العقيد ترانكيي بعد أن سجل في العاصمة لوحدها قائمة من 3024 مفقود[1].

في الواقع إن أحكام حالة الطوارئ ثمّ السلطات الخاصة كانت أكثر صرامة من أحكام حالة الحصار التي كانت تحد إلى حدّ ما من اختصاص المحاكم العسكرية. وضمن هذا الإطار أشار أحد كبار الضباط الفرنسيين خلال مؤتمر عقد في مارس 1960؛ بأنّ "تمديد هذا الاختصاص لم يسبق له مثيل في التاريخ، حيث وصلت العدالة العسكرية إلى وضع متناقض لأنّها تحكم الآن على عدد من المدنيين أكثر من الجنود!" [2].

كان جهاز العدالة نفسه جزء من الحرب ضد ثورة التحرير حيث كان مسؤولا عن حماية نظام الاحتلال وتجاوزاته، حيث كانت تعليمات وزير الداخلية الفرنسي صريحة "اقتلوا كل من أشهر السلاح في وجه فرنسا، أو يشتبه في تعاونه مع الفلاقة"[3].. كما كانت تعليمات الوالي العام جاك سوستيل الذي قدم للجزائر في فيفري 1955 تسير في نفس هذا الاتجاه التعسفي. ففي منتصف السنة تساءل الجنرال بوفر قائد الفرقة المرابطة بناحية تيزي وزو حول مصير الثوار الأسرى، فكان رد النائب العام لدى محكمة الناحية عليه:"ماذا تريدني أن افعل بأسراكم من الفلاقة؟؟اقتلوهم!". وبعد مصادقة البرلمان الفرنسي على قانون السلطات الخاصة اصدر وزير العدل مرسومين لتكريس الممارسات السائدة في ميدان الحرب: إعدام الثوار الأسرى، وكذلك المقتنع في انتمائهم إلى شبكات الفداء بالمدن"[4].

إن حالة الطوارئ قد طبقت تدريجيا على الأراضي الجزائرية، فلم تغطيها أحكامها القضائية بالكامل سوى بعد صدور مرسوم بتاريخ 14 نوفمبر 1955، بمعنى قبل أسبوعين فقط من إلغائها. ففي شهر أفريل 1955 طبقت في الدوائر القضائية باتنة، قالمة وتيزي وزو؛ فخلال شهر ماي من نفس السنة تمّ إحالة 154 شخصا على المحاكم العسكرية، و144 شخصا في جوان. وهكذا تمّ لاحقا تمديد حالة الطوارئ لتشمل مناطق جديدة في قسنطينة بالكامل ووهران وتلمسان؛ وكان من نتيجة هذا التمديد زيادة في أعداد المتّهمين المحوّلين للمحاكم العسكرية خلال شهر جويلية ليصل إلى 177؛ لكن هذه الأرقام ستبدأ في الانخفاض بداية من شهر أوت 36؛ ثمّ 77 في شهر سبتمبر؛ 71 في أكتوبر؛ 47 في نوفمبر. هنا تفسّر سيلفي تينولت "هذا الانخفاض في عدد الإحالات إلى المحاكم العسكرية من أوت بحقيقة أنّ الإحالات لأشهر ماي وجوان وجويلية تشمل الإجراءات المتراكمة منذ بداية الحرب"[5].

كما قدم روبير لاكوست دعمه لفرقة المظليين العاشرة بقيادة الجنرال ماسو للعمل خارج طائلة القوانين والتمادي في قمعه للعمل الثوري حيث خاطب ماسو ورجاله قائلا:"لا تشغلوا بالكم بالقوانين". أما الإعدام بواسطة المقصلة فقد دشن هذا العمل الشنيع يوم 19 جوان 1956 في ساحة سجن سركاجي (بربروس) [6] بإعدام أحمد زهانة وفراج بواسطة المقصلة، والتي منذ ذلك الوقت أصبحت تشتغل بنظام 9 في 3 أي بمعنى إعدام 27 أسيرا في الشهر على أساس تسعة أسرى من كل عمالة (الجزائر-قسنطينة-وهران). وبعد انقلاب 13 ماي 1958 الذي أطاح بالجمهورية الرابعة استغلت إدارة الاحتلال حالة الفوضى وقامت بإعدام 23 أسيرا من بينهم عبد الرحمان طالب[7].

---

[1] نفسه، ص 423.

[2]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit,..p107.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 423.

[4] نفسه، ص 424.

[5]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit, p107.

[6] نفسه، ص 424.

[7] نفسه، ص 425.

وهكذا نظرا لحالة الطوارئ المعلنة في التراب الجزائري؛ فقد بلغ مجموع المتهمين المحوّلين إلى المحاكم العسكرية خلال الفترة من ماي إلى نوفمبر703، بمتوسط شهري قدره مائة(100) متهم، في الوقت الذي لم يحوّل فيه سوى 209 متّهم إلى محاكم الجنايات[1].

نظرا لتوسيع نطاق اختصاص المحاكم العسكرية منذ سنة 1956 بموجب مراسيم السلطات الخاصّة؛ تضاعف عدد الأفراد الذي تمّ إحالتهم على القضاء العسكري؛ حيث ارتفع متوسط المتّهمين المحالين شهريا من شهر ماي إلى جويلية 1956 إلى معدّل 220 متّهما. وهنا يجب الإشارة إلى نقطة مفادها بأنّ تطبيق هذه المراسيم لم يختلف على المظاهر التي اتّسم بها تطبيق حالة الطوارئ. وهكذا وصل عدد المحالين من المتهمين الجزائريين على القضاء العسكري إلى 63 خلال شهر أفريل، 375 في ماي، 248 في جوان، 430 في جويلية، لينخفض هذا العدد إلى 248 في أوت و80 في سبتمبر. لقد حاول المدّعي العام في الجزائر تقديم تبرير لارتفاع عدد المتّهمين المحالين على المحاكم العسكرية خلال الفترة الممتدة من ماي إلى جويلية مفاده تراكم إجراءات مكثّفة قديمة[2].

كانت المجازر الانتقامية سلوكا منتهجا من قبل الجيش الفرنسي حيث ينتقل بقتل الأبرياء العزّل في الأرياف ويعلن في بياناته أنّهم ثوار محسوبين على المتمردين وقد قتلوا والسلاح في يدهم[3].

مع تطور الثورة الجزائرية، حافظت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على نفس سياستها في تمديد صلاحيات السلطات الخاصة في إحالة مئات المتّهمين الجزائريين شهريا على المحاكم العسكرية. ووصل المعدّل الشهري سنة 1957التي تزامنت ومعركة الجزائر 250 شخصا. كما وصل العدد الإجمالي للمحالين خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من هذه السنة حوالي 400 شخص. منذ شهر أوت 1958[4] فان متوسط عدد المتهمين المحالين على المحاكم العسكرية كان في حدود 430 شخصا؛ لكن منذ سبتمبر إلى ديسمبر انخفض هذا المتوسط إلى حوالي 230 واستمر طيلة سنة 1959[5].

سلم الشجعان والذي أعلن عنه ديغول في 23 أكتوبر 1958؛ حيث كانت هذه المناورة تقتضي التفاوض على الاستسلام مع جيش التحرير أسا لكن دون سد الباب أمام الحكومة المؤقتة التي يسميها الجنرال "المنظمة الخارجية للتمرد"[6].

وقد تزامنت مناورة سلم الشجعان مع التمارين الأولى المرتبطة بمخطط شال الشهير والذي انطلقت فصوله في نوفمبر 1958 بالولاية الخامسة[7].

في 26 ديسمبر 1959 كتب ديغول لقائد الأركان شال محبطا من فعالية الحل العسكري حيث قال:"لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر، والاعتقاد بغير ذلك لا يعدو أن يكون بكل بساطة ضربا من الجنون". مع ذلك واصل الجنرال شال في آخر أيامه استئناف عملياته بداية من مارس 1960 في الشمال القسنطيني باسم الحجارة الكريمة والتي استغلها ديغول لمتابعة القوات ميدانيا لكن ديغول حمل معه من هذه الزيارة قناعة جعلته يتخذ قرارين هامين هما:

1-استدعاء الجنرال شال لمهمة أخرى بأوروبا.

2-طرحه مشروع الجزائر جزائرية كحل سياسي بديل للمعضلة الجزائرية هذا يعني أن الحل العسكري سيترك أهميته شيئا فشيئا للحل السياسي[8].

عندما تسلم ديغول السلطة بلغ تعداد قواته البرية 600 ألف جندي، 200ألف بين الدرك والشرطة، 150 ألف من الوحدات الإقليمية[9]. هذا الرقم سيرتفع مع مباشرة خطة شال العسكرية إلى 774 ألف جندي في القوات البرية، 40 ألف جندي من القوات الجوية بما في ذلك 100 طائرة حربية، 25 ألف جندي من القوات البحرية بمعنى ثلثي الأسطول الحربي الفرنسي[10].

---

[1]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit..p108.

[2]Ibid.

[3] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 426.

[4] حسب الباحثة سيلفي تينولت فان احصائيات عام 1958 شهدت انقطاع من شهر جانفي الى جويلية.

[5]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit,p108.

[6] محمد عباس، **المرجع السابق** ، ص 552.

[7] نفسه، ص 554.

[8] نفسه ، ص 556.

[9] نفسه ، ص 559.

[10] نفسه ، ص 560.

في الواقع لم تختلف سياسة الجنرال ديغول في الجزائر عن الساسة الفرنسيين السابقين؛ حيث جدّد من صلاحيات السلطات الخاصة ولم يلجأ فوريا إلى سياسة التفاوض؛ تمّ اعتماد إجراء سبق اعتماده قبل أحداث 13 ماي 1958 لكنّه لم يطبق إلا لاحقا؛ وهو قرار سبق وأن اقترحه الجنرال سالان في شهر مارس 1958 ووافق عليه وزيره جاك شابان ديلماس (Jacques Chaban-Delmas)؛ يوصي من خلاله الجنرال سالان بعدم تقديم إلى العدالة العسكرية المتمردين الذين يحملون السلاح في يدهم (P.A.M)[1]، "من الآن فصاعدا يجب أن يتم اعتقالهم عن طريق الإقامة الجبرية، في المراكز العسكرية للمعتقلين تسمى (C.M.I)[2]، هدفه عدم منحهم وضع المقاتل". وبالتالي فان الملاحقة القضائية لن تشمل مستقبلا سوى "الذين ارتكبوا انتهاكات أو أظهروا تعصّبا يرجّح أن يضرّوا بالتطور الايجابي للحالة العقلية الشاملة"[3].

كان مخطط شال ثمرة دراسة تعمد فكرة الحرب في دائرة مغلقة والتي تستوجب ثلاثة عمليات متكاملة:

1-ضمان أمن ومناعة الحدود البرية من خلال إقامة خط دفاع ثاني عرف بخط شال بالحدود الشرقي إلى جانب خط موريس بالشرق والغرب[4].

2-مهاجمة وحدات جيش التحرير في مختلف الولايات الواحدة تلو الأخرى ومحاولة القضاء عليها.

3-احتلال مواقع في الولايات لفترة زمنية معينة، للحيلولة دون تشكّل وحداتها المسلحة من جديد[5].

كان الجنرال شال والذي سمي المخطط باسمه يرى بأنّه يجب: "مزاحمة الثوار في المكان والزمان المفضلين لديهم"[6].

كان الجنرال شال والذي سمي المخطط باسمه يرى بأنّه يجب: "مزاحمة الثوار في المكان والزمان المفضلين لديهم"كان خطي شال وموريس يمتدان في الشق من القالة شمالا الى نقرين جنوبا (شمال وادي سوف) [7]، أما في الغرب فمن الغزوات شمالا الى جبل غروز جنوبا. ويشكل خط شال جهاز دفاع متكامل، حيث يضم شبكة من التحصينات على امتداد الخط محاطة بالأسلاك الشائكة المكهربة بضغط عال جدّا. وبحقول الألغام التي يسميها المجاهدون "حدائق جهنّم". مع حراسة مشددة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة، ومراقبة جوية مستمرة، فضلا عن شبكة من الرادارات المتطورة والتي يعلق عليها أحد المجاهدين من جيش التحرير:"إن رادارا واحدا أجدى من ألف حارس"[8].

شهدت الفترة الممتدة بين منتصف 1958 ونهاية 1960 إقامة المزيد من المحتشدات بمختلف مناطق الجزائر، وهي عبارة عن سجون بلا قوانين، بعيدة عن المراكز العمرانية، محاطة بالأسلاك الشائكة وخاضعة للإدارة والحراسة العسكرية. حيث يحشر فيها الجزائريون لمجرد الاشتباه في عدائهم لفرنسا[9].

رغم هذا الإجراء الذي تمّ اعتماده منذ أشهر إلا أنّ المراكز العسكرية الأولى التي تمّ افتتاحها للمعتقلين لم تبدأ إلا في شهر جويلية 1958، "وهو ما يفسر انخفاض عدد المتّهمين الذين تمّ تسليمهم إلى القضاء العسكري في سبتمبر التالي، بالكاد تجاوزت أعدادهم ألفا في ديسمبر، ولم يتضخم حتى عام 1959؛ حتّى وصلوا إلى ألف وسبعمائة معتقل". مع ذلك لم يتم تبليغ المستشارية رسميا بهذا القرار سوى في شهر ديسمبر 1958 مما يدعوا للتعجب من هذا التصرف! [10].

سنة 1957 لم يكن في الجزائر سوى ثلاثة محاكم دائمة للقوات المسلحة في الجزائر، قسنطينة ووهران؛ حيث "يستجيب تكوينها في مرحلة التحقيق والحكم لمبدأين متناقضين" فالتحقيق داخل المحكمة الدائمة للقوات المسلحة كانت مسندة في الواقع إلى القضاء المستقل هرميا من فيلق القوات، حيث يرأس هذا القضاء مفوّض حكومي

---

[1] هذا المختصر يعني بالفرنسية (Pris les armes à la main). ينظر:Thénault Sylvie. Armée et justice en ., p109 guerre d'Algérie.

[2] هذا المختصر يعني بالفرنسية (Centres militaires d'internés). ينظر:Thénault Sylvie. Armée et ., p109 justice en guerre d'Algérie.

[3]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit..p109.

[4] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 666.

[5] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 667.

[6] نفسه.

[7] نفسه.

[8] نفسه، ص 668.

[9] نفسه، ص 684.

[10]Thénault Sylvie, Armée et justice en guerre d'Algérie, op.cit,..p109.

مرتبطا مباشرة وفق تصنيفه وترقيته وانتقاله لوزير الدفاع. "إن هذا المفوض الحكومي هو نفسه الرئيس الهرمي لقضاة التحقيق وكتبة المحكمة وغيرهم من أفراد المحكمة العسكرية" لكن هذا لا يعني بالطبع الاستقلال المطلق على أرض الواقع؛ بل هو أكثر ضمانة للمتقاضين في المحاكم العسكرية التي أنشأها قانون مارس 1928[1].

كما أنشأت الإدارة الاستعمارية مراكز لتجميع السكان بهدف عزلهم عن الثورة وتجفيف تموينها، حيث تمّ تهجير أزيد من 3.5 مليون جزائري من سكان الأرياف، حيث يتم إسكانهم بأماكن غير لائقة في خيام وأكواخ نباتية وقصديرية محاطة بالأسلاك الشائكة وخاضعة لحراسة ومراقبة عسكرية شديدة. حيث تمارس المصالح الإدارية المتخصصة (صاص) بها حربها النفسية بهدف النيل من معنوياتهم والحد من تعاطفهم ودعمهم للثوار، حيث تقوم المخابرات العسكرية أيضا بدورها في بعض هذه المراكز بعملية لغسيل المخ ومحاولة قلب ولاء السكان من جيش التحرير إلى جيش الاحتلال الفرنسي[2].

2) الخطط الاقتصادية والاجتماعية

كما تم دعم تأسيس مراكز اجتماعية أشرفت على تأسيسها الباحثة الأنثربولوجية جرمان تيون في خريف 1955 بتشجيع من الوالي العام السابق جاك سوستيل وهي مراكز ملحقة بوزارة التربية الفرنسية[3].

إعلان شارل ديغول رئيس مجلس الوزراء مشروع قسنطينة عن مشروع أو "مخطط قسنطينة" من قلب ساحة "الابريش" في مدينة قسنطينة بتاريخ 3 أكتوبر 1958. وهو عبارة عن مخطط خماسي (1959-1963) حيث استمد خطوطه العريضة من دراسة الآفاق العشرية وضعت في عهد الوالي العام السابق روبير لاكوست[4].

لقد تمّ بناء هذا المشروع بناء على بقاء فرضية بقاء الأقلية الفرنسية باعتبارها عموده الفقري. أهداف مخطط قسنطينة عبر عنها ديغول نفسه بقوله:"وضعت هذا المخطط-الذي يكلفنا غاليا- لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر وتطويرها". ما جاء ضمن كلام سابق له ردّا على دعاة الإدماج من أنصار الجزائر الفرنسية قائلا:"أليس مخطط قسنطينة هو الإدماج الحقيقي".

وضمن هذا التوجه عبّر بول دلو فريي المندوب العام للحكومة المعين في شهر نوفمبر 1958 عن الهدف المرتبط بالمخطط وهو "سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي المتمردين. أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السكان"[5].

يرى جاك سيمون أن الهدف الحقيقي هو"تأسيس دولة مرتبطة بفرنسا بواسطة علاقات اقتصادية واجتماعية تكرس تبعية الجزائر كيفما كان نظامها السياسي في المستقبل". حيث يضمن المشروع بهذه الصيغة تبعية اقتصادية للجزائر بفرنسا[6].

إن التصنيع في مخطط قسنطينة حسب تعليق مندوب الحكومة الفرنسية المكلف بتنفيذه هو "شكل من أشكال اللاّمركزية"[7] مستدلا في ذلك بمشروع الصلب في عنابة الذي"ينبغي النظر إليه في إطار صناعة الصلب الفرنسية". رغم الانتقادات الموجهة للمشروع كان ديغول مصرا على تمريره قال أثناء تعيين المندوب العام للحكومة دلو فريي:"قيل لي أن مخطط قسنطينة غير قابل للانجاز. وها أنا أعينك لانجازه"[8].

يتضمن المخطط إجراءات خاصة بالترقية الاجتماعية الانتقائية، مع عدد من المشاريع الصناعية، بالإضافة إلى استصلاح مساحات من الراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين. مع فتح باب التوظيف العمومي بتقتير كبير أمام بعض الفئات من الجزائريين[9].

كما يتضمن الشق الصناعي على عديد المشاريع في قطاعات الصناعات الميكانيكية والصلب ومواد التنظيف، حيث قامت الحكومة الفرنسية بتشجيع ودعم بعض الشكات للاستثمار فيها مثل بيرلي، سيمكا، رونو، ميشلان،

---

[1] Ibid,..pp109-110.

[2] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 685.

[3] نفسه، ص 262.

[4] نفسه.

[5] نفسه ، ص 643.

[6] نفسه.

[7] نفسه.

[8] محمد عباس، **المرجع السابق**، ص 644.

[9] نفسه.

يونيليفر . كما تدعم مخطط قسنطينة في شقه الصناعي بمدّ أنبوب البترول من حاسي مسعود إلى بجاية، وكذا أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وأرزيو عبر غليزان[1].

شمل المخطط أيضا في قطاع الصلب إنشاء قطبين الأول في الحجار (عنابة) والثاني في أرزيو (وهران)، وكان ينتظر وضع الحجر الأساس لمركب الحجار في الذكرى الثانية للإعلان عنه على أن يدخل مرحلة الإنتاج في نهاية 1962 أو مطلع 1963.

أما الجانب الفلاحي من المخطط فتضمن بالخصوص بناء ألف قرية ريفية. مع استصلاح مساحات من الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين[2].

ومن الإجراءات التي تم تنفيذها على صعيد الترقية الاجتماعية:

*تخرج 450 ضابط من مدارس جيش الاحتلال المختلفة.

*إدماج 37 موظفا في الأسلاك الكبرى للدولة.

*إدماج 16 ألف عون في الوظيف العمومي[3].

لم يحقق مشروع قسنطينة أهدافه لعدّ اعتبارات تتعلق باستحالة تطبيق مقترحاته بالإضافة لكونها لم تكن كافية لمعالجة مشكلة هي بالأساس سياسية قبل أن تكون اقتصادية واجتماعية.

استنتاج:

رغم الإجراءات الفرنسية المتعددة والمتنوعة ن اجل القضاء على ثورة التحرير إلا أنّها فشلت أمام صخرة تحدي ثورة التحرير الجزائرية التي أثبت فشل السياسات الفرنسية في القضاء على الثورة.

---

[1] نفسه.

[2] نفسه، ص 645.

[3] نفسه.